

Distr.: General
17 January 2003
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والخمسون

١٧ آذار/مارس - ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

البند ١٢ (أ) من جدول الأعمال المؤقت**

إدماج حقوق الإنسان للمرأة والمنظور الذي يراعي
نوع الجنس: العنف ضد المرأة

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والأربعون

٣-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن
الحادي والعشرين": استعراض تعميم مراعاة المنظور
الجنساني في كيانات منظومة الأمم المتحدة

تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن القضاء على العنف

ضد المرأة***

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه إلى لجنة وضع المرأة ولجنة حقوق الإنسان التقرير
الذي أعدّه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن أنشطته للقضاء على العنف ضد المرأة
عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٦/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

* E/CN.6/2003/1

** E/CN.4/2003/1

*** أدى جمع البيانات المستكملة من جميع المناطق والتأليف بينها إلى تأخر تقديم هذه الوثيقة.



أولا - مقدمة

- ١ - كلّفت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ١٦٦/٥٠ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بولاية تعزيز أنشطته للقضاء على العنف ضد المرأة بغية التعجيل بتنفيذ التوصيات الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين. وللقيام بذلك، يتعاون الصندوق تعاوناً وثيقاً مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، كجزء من جهوده المبذولة على نطاق المنظومة للقضاء على العنف ضد المرأة. وفي إطار التوجيه الوارد في القرار ١٦٦/٥٠، أنشئ الصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة في عام ١٩٩٦، وبدأ يعمل في عام ١٩٩٧. ومنذ ذلك الحين، استمر الصندوق في تحديد ودعم المشاريع المبتكرة والحافزة في أرجاء العالم التي تهدف إلى سرّ مجالات جديدة وخلق نماذج حديثة وتعبئة دوائر مناصرة جديدة في إطار الحركة المتنامية للقضاء على العنف القائم على نوع الجنس بجميع مظاهره.
- ٢ - ويوثّق هذا التقرير المقدّم إلى الدورة السابعة والأربعين للجنة وضع المرأة والدورة التاسعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان الأنشطة التي اضطلع بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة خلال عام ٢٠٠٢ للقضاء على العنف ضد المرأة.

ثانياً - الصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة

- ٣ - يقوم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن طريق الصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة بالربط بين الجهود الابتكارية والفرص لتكرار الاستراتيجيات الناجحة ورفع كفاءتها. ويولّد الصندوق الاستئماني عبراً مستخلصة وممارسات جيدة تستفيد منها كبرى برامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وشركاء الصندوق من الحكومات والمجتمع المدني والأمم المتحدة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.
- ٤ - ومنذ أن بدأ الصندوق الاستئماني عمله، قدّم ٧,٨ من ملايين الدولارات في شكل منح لـ ١٤٧ مبادرة في ٧٣ بلداً. وفي حين أن الصندوق الاستئماني يدعم برامج تُعنى بمواضيع واستراتيجيات متنوعة، أشار استعراض عام أُجري مؤخراً لأنشطة الحاصلين على المنح إلى أن غالبية المنح ركّزت تركيزاً شديداً على أنشطة التوعية وبناء القدرات، وأن المسألة الوحيدة التي تلقّت مبادراتها الدعم بشكل متكرر هي العنف المنزلي.

٥ - وما زالت طلبات الحصول على المنح من الصندوق الاستئماني تتزايد. ففي عام ٢٠٠٢، قُدِّمَ إليه ما يزيد على ٢٦٠ اقتراحا تتطلب تليبيتها ما مجموعه ١٥,٥ مليون دولار. وتُعزى هذه الزيادة جزئيا إلى تزايد شهرة الصندوق وتنامي جماعة الحاصلين على المنح. غير أن الزيادة في الطلب تدل أيضا بوضوح على طابع الصندوق الاستئماني الفريد بوصفه آلية تمويل في سياق عالمي ما زال يشكّل فيه العنف القائم على نوع الجنس خطرا متواصلا على حياة المرأة ورفاهها، كما تدل على ديناميكية الدوائر المناصرة التي تستجيب بإطلاق مبادرات على الصعيد الوطني تستجيب للتوصيات الواردة في منهاج عمل بيجين واستعراضه الخمسي. والجهات التي تبرّعت للصندوق الاستئماني في عام ٢٠٠٢ هي حكومات ألمانيا وإيطاليا وفنلندا واليابان. وبالرغم من الجهود التي بُذلت لزيادة التبرعات للصندوق، بقيت هذه التبرعات عند مستواها، أي حوالي مليون دولار سنويا، ولم تطرأ عليها زيادة تتماشى مع ازدياد الطلب على الموارد من قبل مجموعات في أرجاء العالم.

٦ - وفي عام ٢٠٠٢، ضُمَّت لجنة تقييم المشاريع المشتركة بين الوكالات للدورة السابعة للصندوق الاستئماني ممثلين عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشعبة النهوض بالمرأة وممثلين عن عدد من المنظمات غير الحكومية. ومَنَح أعضاء لجنة التقييم ما يزيد قليلا على مليون دولار لـ ١٨ مبادرة في ٢٢ بلدا. ومن المبادرات التي سيتم الاضطلاع بها من خلال المقترحات التي جرت الموافقة عليها في الدورة السابعة للصندوق الاستئماني ما يلي:

- في رواندا، سيتم توثيق التجربة التي مرت بها النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب والمصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من أجل التوعية بالمصاعب التي تواجهها تلك النساء والدعوة إلى سن قوانين للحماية وزيادة الدعم المالي.
- ستوضع مدونة سلوك للصحافيين تراعي الجنوسة في وسائط الإعلام في البوسنة والهرسك.
- سيدرب المعلمون في بوليفيا على القيام بالدعوة لإدراج مسائل العنف المنزلي في المناهج المدرسية.
- في كمبوديا، ستذيع محطة الإذاعة الوطنية سلسلة من التمثيليات لإتاحة الفرصة للمستمعين لمناقشة مسألة العنف المنزلي ومنحهم فرصة الإحالة إلى المشورة القانونية والنفسية.

٧ - وتُظهر التقارير التي وردت مؤخراً من الذين حصلوا على منح من الصندوق الاستثماري في الدورات السابقة أن الدعم الحافز الذي يقدمه الصندوق ما يرحح يعطي نتائج ملموسة. فعلى سبيل المثال، استخدم رئيس الدولة في الجزائر نتائج استُخلصت من دراسة استقصائية مؤلها الصندوق الاستثماري، وأجريت في الجزائر (والمغرب)، في كلمة عامة ألقاها بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للمرأة لإبراز سوء الفهم على الصعيد الشعبي لمسألة العنف المنزلي، ودعا إلى القضاء على أوجه انعدام المساواة القائم بإطراد على أساس نوع الجنس في المجتمع الجزائري. وفي نيجيريا، ونتيجة لتنفيذ برنامج رمى إلى وضع حد للعنف الذي يستهدف البائعات المتجولات الشابات اللواتي يعملن في محطات الحافلات والشاحنات، تم توثيق انخفاض ملحوظ في ما أبلغ عنه من حالات العنف ضد أولئك النساء، وشكّل السائقون أنفسهم - وهم المرتكبون الرئيسيون لهذا العنف - لجنا دفاعية لحماية البائعات المتجولات. وفي بنغلاديش، استخدم دليل تدريبي صُمم لتوعية موظفي إنفاذ القانون باحتياجات النساء، وموّل الصندوق الاستثماري، في تدريب ما يزيد على ٤٠٠ شرطي في ١٢ منطقة، ودفع بالشرطة إلى عدم التردد في طلب المساعدة في حالات محددة من المنظمات النسائية غير الحكومية.

٨ - وفي عام ١٩٩٩، صُمم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مكوناً تعليمياً لابتكار أساليب لتيسير الاطلاع على العبر المستخلصة من تجارب الصندوق الاستثماري، ولا سيما من جانب الحاصلين على المنح وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ووكالات الأمم المتحدة والحكومات. وفي عام ٢٠٠٢، جرى دعم التعلّم عن طريق مواصلة قائمة المناقشة الإلكترونية المعنونة "إنهاء العنف" التي وضعها الصندوق الإنمائي وينسقها مركز تنمية التعليم. وبواسطة قائمة المناقشة الإلكترونية هذه، علّم منتج أفلام مستقل بوجود الصندوق الاستثماري وقام بوضع خطة واقتراح لجمع الأموال لإنتاج مسلسل تلفزيوني من أربعة أجزاء، يستند إلى كتاب أصدره الصندوق الإنمائي بعنوان "أقتربت النهاية"، يوثّق الاستراتيجيات التي يستخدمها الحاصلون على المنح من الصندوق الاستثماري. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل الصندوق الإنمائي للمرأة على تكييف استراتيجيته المتعلقة بالصندوق الاستثماري من أجل بناء القدرات الحكومية وقدرات المنظمات النسائية غير الحكومية والشبكات النسائية في كازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان وطاجيكستان وتنسيق جهودها لمعالجة مشكلة العنف ضد المرأة. وتأسيساً على العبر المستخلصة على مدى خمس سنوات قام خلالها الصندوق الاستثماري بتقديم المنح، جمع الصندوق الإنمائي للمرأة شركاء من تلك البلدان ليقوموا مجتمعين بتحديد الأولويات وتصميم العمليات لمنح بناء القدرات في تلك البلدان الأربعة. وأسفرت المشاورات عن تحديد الأولويات بصورة جماعية لمعالجة التدخّل العاجل.

وسيدعم الصندوق الاستثماري في عام ٢٠٠٣ اقتراحات بمشاريع تعاونية تتولّد عن هذه العملية.

٩ - واستمرارا لجهود الصندوق الاستثماري لتعزيز الاتصالات واستراتيجيات الدعوة، استكمل الصندوق الإنمائي المشروع المعنون "عالم خال من العنف ضد المرأة: سرد أفايصينا والعمل من أجل التغيير"، بدعم من مؤسسة الأمم المتحدة. ويسرّ المشروع إيجاد قاعدة بيانات إلكترونية للملصقات وإعلانات الخدمات العامة والمواد السمعية والبصرية الأخرى التي أصبحت الآن ملكية عامة ومتاحة للفئات التي تقوم بحملات إعلامية وحملات توعية. كما كان هذا المشروع عوناً للصندوق الإنمائي في تصميم حلقة عمل بشأن الاتصالات الاستراتيجية لوضع حد للعنف ضد المرأة، وجمعت الحاصلين على منح من الصندوق الاستثماري وموظفي الصندوق الإنمائي في ٦ حلقات عمل عُقدت في جميع المناطق في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. ومن أجل تعزيز المهارات التي اكتسبت خلال حلقات العمل، قدّم الصندوق الإنمائي منحا صغيرة للمشاركين بغية تنفيذ استراتيجيات الاتصالات التي تم وضعها أثناء التدريب. واستُخدمت تلك المنح في مشاريع تناولت مجالات كالتشجيع على تنفيذ التشريعات من أجل وضع حد للعنف القائم على نوع الجنس، والتوعية وحشد الدعم لجهود الدعوة الحالية وإيجاد استراتيجيات للاتصالات على نطاق المنظمات. ففي اليمن، على سبيل المثال، أسّس مركز دعم شؤون المرأة على عمل الدعوة الراهن لإنهاء العنف ضد المرأة لتشجيع البرلمانين على تأييد ودعم مشروع القانون والسياسة الجديدين المعنيين بالعنف المنزلي. وأنتج المركز مجموعات إعلامية لجميع البرلمانين، فضلا عن مواد صحافية وبيانات لوسائل الإعلام، لتشجيع الدعم الشعبي لهذا القانون. وفي شرق أفريقيا، استخدمت منظمة الإنصاف في تنزانيا المنح الصغيرة التي حصلت عليها لخلق شبكة من موظفي إنفاذ القانون ووسائل الإعلام للتعاون بشكل وثيق بغية إطلاع الجمهور على قانون الأحكام الخاصة بالجرائم الجنسية ورصد الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم. وغطّت وسائل الإعلام المحاكمات ووصفت أنواع الأحكام الصادرة والمشاكل التي يواجهها ضحايا هذه الجرائم وموظفو إنفاذ القانون. وبهذه الطريقة، ساعد المشروع على تعزيز المساءلة من جانب موظفي إنفاذ القانون، وازداد إطلاع الجمهور على القانون وأنواع الحماية التي يوفّرها. وفي أوروبا الوسطى والشرقية، حيث التزمت الشبكات دون الإقليمية بالتعاون، قدّمت منح لثلاث مجموعات متعاونة للقيام بحملة على نطاق المنطقة مدتها ١٦ يوما من العمل الناشط ضد العنف الذي يستهدف المرأة، مع التركيز على إشراك الرجل.

ثالثاً - رفع كفاية استراتيجيات إنهاء العنف ضد المرأة

١٠ - بالإضافة إلى الصندوق الاستئماني، عالج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مسألة العنف ضد المرأة بدعم برامج أكبر حجماً ركزت على تعزيز المواجهة المتكاملة للعنف ضد المرأة، وزيادة البحوث والبيانات لتحقيق تفهم أفضل لأسباب العنف وانتشاره، وبناء القدرة على صياغة التشريعات والسياسات الفعالة وتنفيذها، وتعزيز الإجراءات والتعلم على الصعيدين الإقليمي، ومواصلة تنفيذ الاستراتيجيات لتوعية راسمي السياسات والجمهور بالضرورة الملحة للقضاء على هذه الحالة المستشرية. وفي هذا المجال، تكتسب الشراكات الاستراتيجية مع وكالات أخرى أهمية بالغة، وخصوصاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

١١ - ويشكّل العمل الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لتعزيز الردود المتكاملة على العنف ضد المرأة في أمريكا اللاتينية صلة الوصل بين المبادرات على صعيدي الجماعات والمقاطعات وعلى الصعيد الوطني. فهو يدعم أمانة الدولة لحقوق الإنسان في البرازيل في المشروع الرائد للمركز المرجعي للمرأة في الحي الفقير المعروف باسم Complexo da Maré الذي يعيش فيه ١٠٠ ٠٠٠ نسمة. فالنساء اللواتي يراجعن المركز يستطعن الحصول على خدمات شاملة ومتكاملة عن طريق شبكة من مقدّمي الخدمات الحكوميين وغير الحكوميين. وفي إكوادور، يدعم الصندوق الإنمائي وضع خطة على صعيد المقاطعات بشأن العنف ضد المرأة، تتولى بلدية غوياسكيل قيادة تنفيذها، كما يسهم في العمليات اللامركزية الرامية إلى وضع خطة وطنية بشأن العنف ضد المرأة عن طريق المجلس النسائي الوطني في إكوادور. وقد تم تشكيل لجنة مشتركة بين المؤسسات لوضع هذه الخطة تضم رئيس البلدية وإحدى السيدات من أعضاء المجلس البلدي وممثلين عن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة أوكسفام والمجلس النسائي الوطني في إكوادور.

١٢ - وفي جنوب آسيا، تركّز الدعم الذي يقدّمه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على مواجهة العنف المنزلي والممارسات التقليدية، فضلاً عن مواجهة الاتجار بالنساء والأطفال. وواصلت منظمة زونتا الدولية تقديم الدعم لتحقيق تعاون واسع النطاق نسّقه الصندوق الإنمائي في الهند لمواجهة العنف ضد المرأة عن طريق ثلاثة مكونات متكاملة: (أ) تجميع ونشر دليل للموارد المتاحة للنساء ضحايا العنف لتحسين الترابط الشبكي

والحصول على الخدمات؛ (ب) بناء تحالفات مع الرجال؛ (ج) عقد حلقات عمل للتوعية بالشؤون القانونية. وفي عام ٢٠٠٢، أُتيح دليل الخمس ولايات في الهند على موقع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على الإنترنت، وبانتهاء الفصل الأول من عام ٢٠٠٣، يكون المشروع قد أكمل خطته لتقديم خدمات الدعم لضحايا العنف في ١٣ ولاية. ويدعم الصندوق الإنمائي أيضا إدارة علم الاجتماع في جامعة دلهي في عقد حلقة دراسية رائدة عن موضوع “نظريات الرجولة”. وتشكل هذه المادة الدراسية الجديدة الخطوة الأولى لوضع منهج دراسي بشأن هذه المسألة، وسيوفر نموذجا للتعليم المتصل بمسائل الجنوسة وضع مواد تربوية بشأن المسائل ذات الصلة في مؤسسات أخرى. وأعطت متابعة البحث الذي أجرته جامعة دلهي النتائج التالية: (أ) معرض ناجح للصور في مركز الهند الدولي يسبر مفاهيم الجنوسة والجنسانية والعنف في الحيز الذي يشغله الرجل؛ (ب) حلقات دراسية جالت على مختلف الجامعات في البلد وأحيائها مخرج سينمائي مستقل مشهور.

١٣ - ودعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الجهود الرامية إلى إجراء مزيد من البحوث وجمع المزيد من البيانات بهدف التوصل إلى فهم أفضل لأسباب العنف وانتشاره. وأدت هذه الجهود إلى توافر بيانات مقارنة للمرة الأولى بشأن العنف ضد المرأة في تسعة بلدان أعضاء في رابطة الدول المستقلة. فقد أبرزت الدراسة - التي أجريت من خلال استقصاءات ومجموعات مستهدفة بدعم من الصندوق الإنمائي في الاتحاد الروسي وأذربيجان وأوزبكستان وبيلاروس وجمهورية مولدوفا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان وليتوانيا - أن نسبة العنف الذي تتعرض له المرأة هو أعلى من نسبة العنف الذي يتعرض له الرجل في أرجاء المنطقة، كما أبرزت الفوارق في فهم المرأة والرجل لطبيعة العنف وتشعبه. وسيستخدم الصندوق الإنمائي هذه البيانات ويعممها على الشركاء لتعزيز تصميم البرامج واستراتيجيات الدعوة. وفي أمريكا اللاتينية، يتعاون الصندوق الإنمائي مع المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية لدعم تحليل مقارن للمصروفات العامة بغية التنوير وحفز تنفيذ السياسات أو القوانين المصممة لمواجهة العنف ضد المرأة. وتركز الدراسة على المكسيك وإكوادور وبيرو وكوستاريكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وشيلي. ويتعاون الصندوق الإنمائي أيضا بوصفه شريكا مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة من أجل جمع مجموعة جوهرية من المؤشرات المشتركة المتعلقة بالجنوسة، بما فيها مؤشرات تتعلق بالعنف القائم على نوع الجنس.

١٤ - والعمل الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في مجال المرأة والسلام والأمن يولد أيضا معلومات جديدة وفهما عميقا للعنف الذي تتعرض له المرأة في حالات

الصراع وما بعد الصراع. فتقييم الخبراء المستقلين لأثر الصراع المسلح على المرأة ودور المرأة في بناء السلام، الذي نشره الصندوق الإنمائي في عام ٢٠٠٢، يبرز آثار الحروب والصراعات المسلحة على المرأة ويتضمن مجموعة شاملة من التوصيات المتصلة بتعزيز الحماية والمساعدة للنساء اللواتي يتأثرن بالحروب. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان، تعاونت مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة لإعداد هذا الكتاب، كما تتعاون تعاوننا وثيقا مع الصندوق الإنمائي لكفالة توزيعه على نطاق واسع.

١٥ - ومن أجل بناء القدرات على وضع وتنفيذ تشريعات وسياسات وخطط فعالة لإنهاء العنف ضد المرأة، دعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عددا من المبادرات الإقليمية في عام ٢٠٠٢، منها عملية استشارية جمعت ٧٠ مشاركا من آسيا. فقد عمل الصندوق الإنمائي بالشراكة مع أمانة الكمنولث وحكومة ماليزيا على تأمين مشاركة ممثلين عن وكالات حكومية وغير حكومية من ١٦ بلدا في حلقة عمل موضوعها "تعزيز الشراكات من أجل القضاء على العنف القائم على نوع الجنس". واكتسب هذا التجمع أهمية كبرى من حيث تعزيز التعاون الإقليمي، ولا سيما بشأن مسألتين رصد تنفيذ الخطط الحكومية والعاملات المهاجرات.

١٦ - وفي رابطة الدول المستقلة، ينكب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة حاليا على إنجاز حملة إقليمية للدعوة دامت سنة تحت عنوان "عالم خالٍ من العنف - إنه حقنا". وقد نظّمت الحملة أنشطة لتوعية الجمهور وبناء القدرات في ثمانية بلدان أعضاء في رابطة الدول المستقلة ولبنان، فضلا عن عقد اجتماعات إقليمية. ونجم عن الحملة إيجاد شبكات من المحامين وأفرقة عمل وطنية معنية بإنهاء العنف ضد المرأة في ٩ بلدان شملت الحملة. ودعمت الحملة أيضا شبكات مراكز الأزمات الموجودة في روسيا وكازاخستان وقيرغيزستان عن طريق تعزيز أعمالها وتزويدها بمواد لكي تستخدمها في أنشطتها. وتعززت الشراكات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأطراف الفاعلة الأخرى عن طريق الأنشطة التي تقوم بها أفرقة العمل الوطنية وتشمل الإجراءات المشتركة وتبادل الموارد داخل البلدان وفيما بينها وبين المنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين.

رابعاً - تقييم المبادرات الإقليمية للقضاء على العنف ضد المرأة

١٧ - من أجل دعم تحديد النهج الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وشركائه فيما يتعلق بهذه المسألة، اضطلعت المنظمة في عام ٢٠٠٢ بالمرحلة الثانية من تقييم

عالمي لإنهاء العنف ضد المرأة. وتُستخدم النتائج والتحليلات المستمدة من التقييم أساسا في فصل عن إنهاء العنف ضد المرأة في المجلد الثاني من الكتاب المعنون تقدّم المرأة في العالم سنة ٢٠٠٢. وقد صُمّمت المرحلة الثانية من التقييم لتوليد معلومات ترمي إلى توسيع نطاق فهم الصندوق الإنمائي وشركائه للعمل في هذا المجال، وإتاحة إمكانية وضع استراتيجيات محسنة، وتحديد نقاط تركيز وبناء تحالفات لإنهاء العنف القائم على نوع الجنس في أنحاء العالم. وأجري خلال المرحلة الأولى من التقييم استعراض نظري عالمي للمشاريع التي نفّذها الصندوق الإنمائي منذ عام ١٩٩٧، تناول استعراض الاستراتيجيات والميزانيات والشركاء.

١٨ - وتضمنت المرحلة الثانية من التقييم ١٠ استقصاءات إقليمية وضعت العمل الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في سياق حيّز واسع من المبادرات الرامية إلى إنهاء العنف القائم على نوع الجنس. وقد تم تحديد مجالات رئيسية شهدت تقدّما، منها صياغة تشريعات ووضع خطط وطنية لإنهاء العنف ضد المرأة في عدد متزايد من البلدان؛ والتأثير المتنامي لوسائل الإعلام واستراتيجيات الدعوة وحملات التوعية بالعنف القائم على نوع الجنس؛ وتزايد عدد البحوث والمنهجيات لرصد انتشار العنف وطبيعته وتكلفته. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الابتكار الفعلي في مواجهة العنف القائم على نوع الجنس على الصعيد الأهلي يحمل على التفاؤل في إبراز استراتيجيات ناجحة يمكن رفع كفاءتها لإغناء الاستراتيجيات والبرامج الوطنية والإقليمية. وتجري حاليا أيضا دراسات حالة متعمقة في عدد من المناطق التي ينشط فيها الصندوق الإنمائي.

١٩ - وتوفّر نتائج التقييم الأولية التوجيه لبرامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. فمن بين المسائل الرئيسية المنبثقة من التقييم، استنادا إلى الاستعراضات التي أجراها الخبراء في كلٍ من المناطق الجغرافية التي ينشط فيها الصندوق الإنمائي، ستحدد المسائل التالية طابع المساعدة التي سيقدمها الصندوق في المستقبل:

- بالرغم من التقدّم الهام الذي أحرز في إيجاد أو تعزيز تشريعات وخطط وطنية ترمي إلى إنهاء العنف ضد المرأة، أفادت جميع المناطق بأن التنفيذ لا يتم بالسرعة المطلوبة وفقا للالتزامات التي تم التعهد بها، إذ إن كفاءة التنفيذ تستوجب اتخاذ تدابير مموّلة بشكل ملائم وكاف لمواكبة التشريعات والخطط الوطنية.
- تقوم المنظمات والشبكات النسائية، عن طريق الدعوة وتوفير الخدمات، بدور قيادي في الجهود الرامية إلى إنهاء العنف ضد المرأة وتعزيز الإقرار بأن العنف القائم على نوع الجنس هو انتهاك لحقوق الإنسان للمرأة. وستحتاج هذه المنظمات إلى تمويل وقدرات أكبر بكثير لكي تلي الطلب المتزايد عليها. وفي الوقت نفسه، وبما أن

العنف ضد المرأة استشرى بشكل هائل، فإنه يتعدّد إحراز تقدّم ذي مغزى لإنهائه دون أن تضطلع الحكومات والأطراف المعنية الرئيسية الأخرى (وخاصة في قطاعات الرعاية الصحية وإنفاذ القانون والقضاء) بمسؤولياتها كاملة في سبيل الوقاية والعلاج والرعاية.

- هناك حاجة ماسة إلى البيانات لرصد انتشار العنف ضد المرأة والجوانب الأخرى لهذا العنف للتأثير على السياسات وإعداد البرامج.
- لا تزال مجالات التنسيق والتناغم وفرص تبادل الاستراتيجيات غير كافية، ولا سيما على الصعيد الإقليمي. والشبكات الإقليمية المعززة تستطيع زيادة فعالية المبادرات التشريعية وكفالة تبادل العبر المستخلصة وتكرار الاستراتيجيات الناجحة. وبالرغم من وجود شبكات إقليمية تضم أطرافاً فاعلة حكومية وغير حكومية تعمل على إنهاء العنف القائم على نوع الجنس، فإن الحاجة تتطلب المزيد من الاستثمارات والتركيز من أجل تعزيزها وكفالة استدامتها.

خامسا - خاتمة

٢٠ - في الفقرة ٦ من الإعلان بشأن الألفية، أيد قادة العالم الرأي القائل بأن "للرجال والنساء الحق في أن يعيشوا حياتهم وأن يربوا أولادهم ... في مأمن من العنف" (انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥). ويظل العنف ضد المرأة مستشرياً في العالم. وكما تُظهر نتائج الدعم الذي يقدمه الصندوق الاستثماري والطلب المتزايد عليه، يشهد التزام الفئات وإبداعها في أرجاء العالم لمعالجة هذا العنف والقضاء عليه تنامياً متواصلاً. فعلى مدى السنوات العشر الأخيرة، زاد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة دعمه لإعداد البرامج في هذا المجال وأغنى خبرته في ذلك. وما زال ملتزماً بالتركيز بشكل متزايد على عمله عن طريق التنسيق المتواصل مع مختلف الشركاء وحشد الدعم السياسي والمالي لاستراتيجيات ابتكارية والربط بين هذا الابتكار والفرص لرفع كفاية الجهود الناجحة في معالجة العنف ضد المرأة بجميع أشكاله وتعميمها.